

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم  
 النبيين وعليه اجمعين اما بعد فبذرة قنطرة  
 حثرت عليها غنميتي كتبت الامة العلم فاجبت جمعها  
 فبذرة لشرعية سيد الانام وحيثها اللاتي البهية في القواعد **والفوائد**  
**الفقهية** راغبيا من كرم ذي الانعام الاصناف بالا تمام  
 وهو محسبي ذبح الوكيل في البعد وانما **قاعدة**  
 الطاعة اذا حارت سلبا للعصية ترتفع الطاعة **قاعدة**  
 التي تية اول كتاب الحج ومراعاة ان طاعة الحج حارت سببا  
 لا عطا الرشوة الى الغرام مطر في ذلك الوقت وهي عصية  
 ما رقت طاعة الحج على النبي بولك من المسلمين فيما مضى  
**قاعدة** الكناح لا تجعل التعلين كذا في النائية اعني اذا  
 قال رجل لامرأة بحضرة شاموس تبرجك على كذا ان اذن  
 الي او رضيت تعالت قبلت لا يبيع لان الكناح لا يجعل التعلين  
 خلاف التعلين بشرط كان فانه عند التبرج **قاعدة**  
 قرآن بين تعليق الكناح بشرط والكناح على شرط فالاول  
 لا يبيع ظاهر وانما في يبيع فالوقت وجهها علم ان امرها يبيعها  
 فانه صحيح **قاعدة** بالكل كذا في التامم الصغير **قاعدة**  
 المارة فكلها بها صحيح كذا في النائية وقوضي هذا القولي  
 كثير من اهل العلم **قاعدة** شهادة الانسان فيما يترجم  
 مردودة بالا جماع كذا في النائية كما اذا شهد الكون الكناح  
 فان شامو لا تصح ويستوي في ذلك من يترجم نفسه ويترجم  
 على غيره **قاعدة** انما يثبت اذا  
 طرأ على الخلق الموتوف يبطله كذا في شرط الكناح في النائية  
 ومنه انما ذلك انما ترتب بغيره ذوق الموتوف ثم باعها للموتوف  
 واجاز المشتري فحاهم بالانصاف اجازة المشتري وذلك لان حل  
 فيها المشتري ثابت بالملك وقد طرأ على حل الموتوف فابطله  
**قاعدة** الموتوف الذموي في الكناح الفاسد انما قبل من

الموتوف  
 على ما عرفت  
 بسبب العصية

الموتوف  
 على ما عرفت

قاعدة  
 الكناح لا يجعل التعلين  
 كذا في النائية اعني اذا  
 قال رجل لامرأة بحضرة  
 شاموس تبرجك على كذا  
 ان اذن الي او رضيت  
 تعالت قبلت لا يبيع لان  
 الكناح لا يجعل التعلين  
 خلاف التعلين بشرط كان  
 فانه عند التبرج قاعدة  
 قرآن بين تعليق الكناح  
 بشرط والكناح على شرط  
 فالاول لا يبيع ظاهر وانما  
 في يبيع فالوقت وجهها  
 علم ان امرها يبيعها فانه  
 صحيح قاعدة بالكل كذا  
 في التامم الصغير قاعدة  
 المارة فكلها بها صحيح  
 كذا في النائية وقوضي  
 هذا القولي كثير من اهل  
 العلم قاعدة شهادة  
 الانسان فيما يترجم  
 مردودة بالا جماع كذا  
 في النائية كما اذا شهد  
 الكون الكناح فان شامو  
 لا تصح ويستوي في ذلك  
 من يترجم نفسه ويترجم  
 على غيره قاعدة انما  
 يثبت اذا طرأ على الخلق  
 الموتوف يبطله كذا في  
 شرط الكناح في النائية  
 ومنه انما ذلك انما  
 ترتب بغيره ذوق الموتوف  
 ثم باعها للموتوف واجاز  
 المشتري فحاهم بالانصاف  
 اجازة المشتري وذلك لان  
 حل فيها المشتري ثابت  
 بالملك وقد طرأ على حل  
 الموتوف فابطله قاعدة  
 الموتوف الذموي في الكناح  
 الفاسد انما قبل من

الموتوف  
 على ما عرفت

الموتوف  
 على ما عرفت

الموتوف  
 على ما عرفت

السمي ومن مهر شل كذا في النائية **قاعدة** التعلين ترفعها  
 على صحة الرقوى كذا في حاشية ابوسعود على الاشياء التي لا تصفا  
 كالولوع رجل ارضاء ثم ادعى وقف واراد تكليف المردعي  
 ليس له ذلك عند الكل لان التكليف يعتبر صحة الدعوى  
 ودعواه لم تصفا **قاعدة** من نفي تكليف ما نفي يثبت  
 فشيء مردود وعليه كذا في الاشياء من القضا الا في ما لم يرد بها  
 منها كحرمة وفروعها كالاستيلاء وفلوعها وانه ثم ادعى انها مصفوة  
 قبل البيع تسع وكذا لو ادعى انها كانت ام ولد ومن اراد الوفا  
 على شتمه المسائل فليرجع الى المحلل المذكور فانه مدمر وفي مدعي ضاد  
 لا يبيع فحصيل العمل ابو سعود في مفوضة في حاشيته **قاعدة** انما يترجم  
**قاعدة** الحركة يدخل تحت البعد كذا في الاشياء والمراد  
 انه لو غضب انسان حرا ولو صبيا فثبت في يده فلا ضمان على  
 الغاصب لانه يحرك لا يدخل تحت اليد ولا يرد عليك انه  
 لو مات باقة فانه يرضى لانه الغاصب يرضى بالذمة ضمان  
 العلاف لان ضمان غصب **قاعدة** لا ينسب الي ساكن  
 قول فلوراي المالك رجل يبيع قاعه فكيف لا يكون ذلك  
 مندرج في سوي سائل اخرجوها من هذه القاعدة قد  
 اوصلها في الاشياء تحت القاعدة المذكورة التي سمعها  
 بعد السكوت فيما رضى وزدت على ذلك مسألتين الاولى  
 لو قال الراعي لارضى الكلبة اجرة فكيف لا يملك بطنه  
 بعد ذلك ما قال الراعي والثانية لو قال مالكه العارضا  
 عند حلول الاجارة سأل الراعي ان كنت فاجرة وارث  
 كذا فكيف لا يبيع ساكن بطنه ما قال المالك ذكرا  
 في اجارة الاشياء وان اروت الوتوف على المسائل الخرجية  
 المذكورة فارجع الى الاشياء **قاعدة** ملك اليمين يمنع  
 النقصا والكناح كذا في النائية فلو عقد شخص على امره  
 او مبررة او اراد ولد او جارية يملك بعضها فليس يبيع  
 او ذمها الكناح الملك بان ترد امه العتق ثم ملكها  
 بعضها فانه يبيع الكناح كذا في النائية **قاعدة**

الموتوف  
 على ما عرفت

الموتوف  
 على ما عرفت

الموتوف  
 على ما عرفت

الموتوف  
 على ما عرفت

الموتوف  
 على ما عرفت

الموتوف  
 على ما عرفت



كل وعوى حتى لا يجعل السقوط يستحيل كذا على السبب وكل  
وعوى حتى يجعل السقوط اى يصعب اى يسهل اى يستحيل كذا على  
المائل كذا في الحائض في باب اليمن وشمل الاول بان ادى  
باليمن في امره او عرس او وضع حب على ما نظر او وقع فيه طاقا  
او الفلحى تزايا او بيته وشمل ما يجعل السقوط بان ادعى له حفر  
في ارض حرة **قاعدة** المدعى بان كان وصل اليه  
سبب غير الارث فاليمين فيه على البتات وان كان بسبب  
الارث فاليمين فيه على الحكم كذا في او ثوباب اليمن من الحائض  
**قاعدة** المدعى بالجهول فاسد كذا في الحائض في  
اول وعوى السقوط كما لو قال ان هذا سببك مال اوتقال  
كبان شربكي وخان في العرج ولا ادري قومه فانه لا يثبت  
اياه ولا يستلزم اخضع فمقال ودر اختلاف رحمته استعمل  
ان القاضي اذا اهتم وجهي الميت او وقع العرق فعلى قول اكثر  
المشايخ رحمه الله استعمل انه يستلزم وان لم يكن هناك علم  
نظر العسيرة والوقف **قاعدة** كل فزعة جاءت من  
قبل المرأة لا بسبب الزوج فهي شري كذا الرقيق والبلوغ  
وكل فزعة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق كالابلا واجب  
اذا كان الزوج من الكبر والاعتة كذا في البتة **قاعدة** اذا دار الامر  
بين التاميس والتاكيد فعلى كل على التاميس كذا في الابناء  
فلو قال لارثة طاق طاق وادى ان بيته التاكيد  
يصدق في ذلك ويأتم مع اليمن وما قضا فلا يصل منه  
ذلك ويحكم عليه بالبلات تطيقا على القاعدة المذكورة  
كذا في التمتع **قاعدة** اعمال التكلم اولى من اعمال  
سوى لكن فان لم يكن اهل كذا في الاشياء وعما غوه على  
بهره القاعدة ان الرجل يوجه بين امرته والجد ولو قال  
طلعت احمر كما طلعت امرأته حيث امكن الاعمال وكما  
يوجه بين امرته وبيته مثلا فان احمر كما طاق فاست  
المرته تطلق خلافا لوجه بين امرته وامرأة الغيبية  
وقال ذلك فان امرته لا تطلق لعدم اكمال الاعمال الحكم اتم

مطلوب  
تأثيرها في اليمين  
على البتات

مطلوب  
وهو لا يثبت

مطلوب  
يظهر وجهها في اليمين

مطلوب  
اذا دار الامر بين الكبر  
والاعتة

مطلوب  
اعمال التكلم اولى

**قاعدة** الرضاغ الطارى على النكاح في حكم السابق عليه  
كذا في رضاغ الحائض وبياضه اذا تزوج صبيته فلحقها بزوج  
امرأة لها بها من فاضعت الصبيته المطلقة فوتت الكيفية  
عليه لانها صارت من امهات نسائه **قاعدة** القرحة  
اذا وقعت من قبل الزوج بمباح او تحظر رضى المرأة  
انقصه واسكنى واذا وقعت من قبل المرأة تفعل مباح  
تخير البلوغ والعنق وعدم الكفاة فان لم يقع ولا يفتى  
وان وقعت بعقل تحظر كالردة ومطلوثة ابن الرزق ليس  
لها نفقة ولا يسكنى كذا في جمع الصاوى **قاعدة** كل من تيب  
عليه نفقته في حياته يجب عليه كنهته في حياته كذا في نفقات  
الحائض قال وبهذا الاصل قول شافعي عليه الفتوى **قاعدة**  
قضا القاضي باطل فيما رتبته به من ذلك كذا في نفقات الحائض  
**قاعدة** نفقة الزوجي اذا وجبت على انسان يجزه الى حكم  
عليها بخلاف نفقة الحيوان فانها واجبة وبائة ولا جرم  
الى حكم على ذلك كذا في فصل المرأة التي لا ترى انها تنكح  
او مطلقه من الحائض **قاعدة** ان اشارة تسقط اشارة  
الصغرة والتسمية كذا في طلاق الحائض فلو كان لارامان  
واحدة منهما عيا فعال امرته هرة العيا طاق واشار الى  
البصيرة تطلق البصيرة ولو كانت لارامان واحدة  
اسهاريين والقرى انه قد ادى بالآمنه فاجابة ترغيب  
فقال انت طاق فماتت فطلعت التي اجابته فلا تغير التسمية  
كذا اذا كانت التي اجابته ليست بارثة يطل **قاعدة**  
كل شهادة يكون سبب ربا الفسق اذا قبلها القاضي وعلوم باليمين  
كالقنص وانما في الفسق ومن يلبس بالظهور والظهور ومن  
يظهر سبب السلف ومن ارتكب ما يحل له ويجوز قبول شهادة  
الامعي لقول مالك يقولنا سلفا وكل شهادة يكون سبب  
رد ربا الفسق او لم يطل في قبول خلاف جهده فلا يقع قبولها  
كشهادة المملوك والعدو بسبب الدنيا والسيد لعهده والدائر  
القاص وكذا من يقول على الطريق اربا كل شهادة ويؤاخذ لم يكن

الرضاغ الطارى

القرحة

مطلوب  
من نفقة مدعى باليمين

مطلوب  
تأثيرها في النفقة  
والحق

مطلوب  
الاشارة تسقط الصغرة

مطلوب  
كل شهادة يكون سبب  
الفسق اذا قبلها القاضي



لغيره الا انه لم يقبل فيه خلافا حتى يكون مجتمدا فيه وليس  
 يفيق حتى يبرهن في حكمه كذا في حاشية الخطوط على الدرر  
 اول باب القول وعدمه **قاعدة** لا عبرة بالخط عندنا  
 الا في مسائل سكان الالمان كما في سير الامام محمد وخط  
 الصرف والفسار وبها في دعوى اثنائه وما يوجه في  
 وارين القضاة من شروط الوقف التي مات شهيدا بها  
 ولا تعارض بين العلام كما في سلكها على ما في الدرر المكونة  
 وهو في اوقاف الصفاة وقال انه ستمسان ونها البراءة  
 السلطنة على حال صاحب الاشياء كما في معارضة الاشياء  
 ومنها الدرر الخاف في المنون بالظفر على ما في اول دعوى  
 التمتع على ما في هذا من المصلحة في شرحه على الاشياء ونقل  
 ايضا ان الشيخ علا الدين الحكمي في شرح التوسير رسالة في  
 العمل بها وقال في ذلك وقال ما وجد في الدرر الخاف في  
 ان العمل العلاء في وقف فلان العلاء في ما يقبل به سريته  
 وخالف في ذلك الخراف على في كتابه وقال لا يعمل بذلك  
 لان حجج الشراثة البينة والاورا والكون فلا يعمل بالقر  
 الخاف في ثم التي بعد ذلك بوجه بان يعمل في الوقف الذي  
 فاعادهم به بما يوجه في دراورن القضاة استسماة ونقل  
 ذلك من اخصاف الخاف في بعض **قاعدة**  
 لا تخلف الا يطلب خصم ويستبين من ذلك مسائل  
 قال في النفقة قال ابو يوسف رحمه الله تعالى اربعة اشياء  
 يستخلف القاضي كختم قبل ان يسان الذي ذلك احدها  
 الشيعي اذا طلب من القاضي ان يقضي بالشفعة كختم باسم  
 لقد جلبت الشفعة بين قلت بالشر وان لم يطلب المشتري  
 ذلك وعندنا في حاشية ونجد لا يستخلفه الثانية البكر  
 اذا بلغت وقلت التفريق من القاضي كختم باسم القاضي  
 لغيره حتمت القرعة حين يفتي وان لم يطلب الزوج  
 الثالثة المشتري اذا اراد بالراغب كختم القاضي لثقت  
 لم تره باعيب ولا عرضته على بيع من اربعة الرابطة

عليه  
 لا عبرة بالخط

وان كان  
 في حاشية  
 في حاشية  
 في حاشية  
 في حاشية

عليه  
 لا تخلف الا يطلب

المرأة اذا سالت من القاضي ان يوزع لها النفقة في مال الزوج  
 الغائب كختم باسمه تعالى بما اعطاك لتفقدت حين خرج  
 ويجب ان تكون سالت النفقة انفا فيه الحاشية في الاستخاف  
 يخلف المشتري باسمه ما وصيت والنفقة وتقدمت وهذا  
 عنه ابي يوسف وختمتها لا يخلف بدون طلب الخصم  
 والتمتارسة اجمعوا على ان من ازمى وبنا على بيت يخلف  
 من غير طلب الزوجي والوارث باسمه استوفيت ذلك  
 من المدعون الميت ولا يني احد اراه اليك عنه ولا تقضي  
 لك فاقضي باحرك ولا يبرائة منه ولا شامته ولا اجلت  
 ببيتك ولا تضي منه على احد ولا تخلف به ولا يضي منه  
 رخص كذا في الباب الثالث في اليمين من دعوى المهرية  
**قاعدة** لا تخلف مع اليمين الا في مسائل الادنى  
 يخلف مدعي اليمين على الميت اذا برهن ولا خصوصية  
 لدعوى اليمين بل في كل موضع يدعي حقا في الزكوة والنفقة  
 بالبينة فانه يخلف اذا نية المشتري للبيع بالبينة للمشتري  
 عليه تخلفه باسمه باعده ولا يبعد ولا تصدق به ولا تجزى  
 العيين من ملكه الثالثة يخلف مدعي اليمين مع البينة باسمه  
 تعالى انه باقى على ملكه الا ان لم يخرج بيع ولا هبة كذا  
 في الباب الثالث في اليمين من دعوى النفقة **قاعدة**  
 الدوام على الفعل غير انه لا انشأه الا في اول تعليق الثانية  
 بيانه لو خلف بطلاق امرته اشكاه قعد عند فلان قعد  
 ساعة مستطلة خلعت امرته لثا لان الدوام على الفعل  
 غير انه انشأه كختمه وقام ثم قعد وقام ثم قعد قال  
 وكذا على كل فعل مستمر امي وكوكك الحكم اذا كان  
 الخلف على فعل قابل للدوام **قاعدة** جواب  
 الا بالاول وجواب الشرط بالغا كذا في تعليق الحاشية  
 بيانه انه يكون للمطلق فلو قال ل امرته ان اظلي الدرر  
 وانت طالق فدخلت طلقت وكذا لو قال لعبد وكنت  
**قاعدة** لفظ كل اذا وقع في الايمان فلا يكون على

عليه  
 لا تخلف مع جرد  
 اليمين

في حاشية  
 في حاشية  
 في حاشية  
 في حاشية

عليه  
 جواب الامر بالاول

عليه  
 لفظ على في اليمين



العصيات ثلاث

تقسم السوس فيهما انصافا فالأخبار الأبرار وغير محمد  
الانصاف باعتبار كنهات فأسدة العصبات السوسية  
ثلاث عصبية بنفسه وعصبية بغيره وعصبية مع غيره اما  
العصبية بنفسه فكل لا توصل في السوس الى المبتدئين  
ويتم جزا الميت واصلة بجزا ابيه وجزا جده والاولاهم  
بالمرث جزا الميت وان سفل ثم اصله وان علا ثم جزا ابيه  
ثم نبوه وان علوا ثم جزا جده ثم نبوه وان سفلوا  
وذو القربى من اولى ذى قرابة واحدة ذكر اركان اولائى  
وكذلك الحكم في انصاف الميت ثم في انصاف ابيه ثم في انصاف  
جده واما العصبية بغيره فالسوس اللامى ضمن النصف  
والثلاثان يعرض عصبية باخوتى ومن لا عرض لها واولها  
عصبية لا نصير عصبية باخوتى كالم والعم واما العصبية مع  
غيره فكل انى نصير عصبية مع انى اخرى كالاشت مع البنت  
واخر العصبات سول القسامة ثم عصبية ولائى للامات  
من ورثة الحق فأسدة العجب على بوضى نقصان  
وهرضى سهو الالتمس وذلك خمسة الزوجين والام وبنت  
الابن والاخت لاب وجرمان والورثة فيه زيات  
فريق لا يجيئون بحال وهم الابن والاب والزوج والبنت  
والام والورثة وفريق يتركون بحال ويجيئون بحال اخرى  
وهما بنتى على اصلين احدى ان كل من يتيم الى الميت  
ينتخب لثبته مع وجود ذلك الشخص سوى الام والام  
فانهم يرتبون معها الثاني الاقرب فالاقرب كما مر في  
العصبات والمخردم لا تجب عندها كالكافر واقفا مثل  
والزنى والمحبب تجب بالافتقار كالانثى من الاخوة  
والاخوات فصاعدا من اى جهة كانا لا يرتبان مع الاب  
ولكن يجبان الام من الثلث الى السوس فأسده  
العرض لثمان النصف والرابع والثاني الثلث  
والثلث والسوس على التضعيف والتسوية فاذا  
جاء على المسائل من هذه العروض احوارها فخرج كل  
عرض

مطلب  
في العجب

مطلب  
في الخارج

وتنصيبه الا النصف فانه من النصف كالربع من اربعة والنصف من ثمانية  
والنصف من ثلاثة واذا جازفتي اوثلاث وثمانين فربع واحد  
فكل عدد يكون خرجا لثلاثة فذلك العدد ايضا يكون خرجا لثلاثة  
ذلك الجوز الضعيف كاسته منى فخرج السوس والضعف  
والضعف ضعفه وكالثمانية فانها خرج للثمن والضعف والضعف  
ضعفه واذا اخذت النصف من النوع الاول بكل الثاني او ضعف  
ثمنه من ستة واذا اخذت الربع بكل الثاني او ضعفه فبقي من ثمن  
عشر واذا اخذت بكل الثاني او ضعفه فبقي من اربعة عشر من العول  
من السراجية فأسدة العول ان يزداد على الخرجين اجزا منه  
اذا اخذت من فرضين والخرج الثلث قد تقول الستة تقول العشرة  
وترى وستعا واثنا عشر تقول السبعة عشر وترى الاثنا عشر واربعة  
وعشرون تقول السبعة وعشرين عولا واحدا في المسألة الخبرية  
والاخرى وعلى هذا العدد الاثنا عشر مسعودرضى الرضا على فأسدة  
فماثل العددين كون احدهما سادسا والاخر ثمانية العددين فثلاثين  
ان يعنى اقلها الكثرة وتوافق العددين ان لا يعنى اقلها الكثرة  
ولكن يعنىها عدداث كالثمانية مع العشرين يعنىها اربعة وبثلاثين  
العددين ان لا يعنىها معا ثلث كالثمانية مع العشرة فأسده  
من صالح على شتى من الزكوة فاطرح سهامه من الصحيح ثم انقسم باى الزكوة  
على سهام الباقين كزوج وام ثم ضاع الزوج على ما في رتبة الزوجية  
من المهر وخرج فيقسم باى الزكوة بين الام والعم المائتا بقدر سهامها  
سهام للام وسهم للعم فأسده الزوجه العول فاقصم  
على فرض ذوى القربى ولاستحق له يراد على ذوى القربى فينبغ  
بقدر حصصهم لا على الزوجين ثم سأل الباب على اربعة اشياء  
احدها ان يكون في المسألة جنس واحد منى يراد عليه عند عدم  
من لا يراد عليه فا جعل المسألة من عدة ورثتهم كما اذا تركت بنتين  
او اخنتين او جدتين فا جعل المسألة من اثنتين والثاني اذا اقطع  
في المسألة حسان او غلاما اجناس منى يراد عليه عند عدم من لا  
يراد عليه وعلى تقدير الاجتماع فا جعل المسألة من سهامهم استى  
من اثنتين اذا كان في المسألة سدسان او من ثلثائة اذا كان

مطلب  
في العول

مطلب  
في ان يكون العول  
والصالحى والباقي

مطلب  
في الخارج

مطلب  
في الرد



ثلث وسوس او من اربعة اذ كان نصف وسوس  
 او من خمسة اذ كان ثلثان وسوس او كان نصف  
 وسوس ان او كان نصف وثلث والقسم الثالث  
 ان يكون مع الاول من لاير وعليه اعني ان يكون في المسألة  
 جنس واحد من ير وعليه يكون معه من لاير وعليه  
 اعطى فرض من لاير وعليه من أقل مما رجه فان استقام  
 ايتي على عدد زوس من ير وعليه منها كزوج وثلث  
 نبات وان لم يتقسم وفق ردهم في خرج فرض من لاير  
 عليه ان واقع كزوج دست نبات والا فاضرب كل عدد  
 ردهم في خرج فرض من لاير وعليه فالحاصل يتبع المسألة  
 وكزوج ونحو نبات والقسم الرابع ان يكون مع الثاني  
 من لاير وعليه فاقسم ما بقي من خرج فرض من لاير وعليه  
 على مسأله من ير وعليه ولفظ في صورة واحدة وهي  
 ان يكون للفروض الاربعة كؤفة واربع جذات وست  
 اخوات لام وان لم يتقسم فاضرب جميع مسائل من ير وعليه  
 في خرج فرض من لاير وعليه فالحاصل يخرج فرضي الوافعين  
 كاربع زوفات وتسع نبات وست جذات ثم اضرب  
 سهام من لاير وعليه في مسائل من ير وعليه من ير وعليه فيما  
 بقي من خرج فرض من لاير وعليه وان انكسر جمع المسألة  
 فاقسده بنو العياشي وبنو العلات لاير فون مع  
 الحكم كاللاير فون مع الاب كذا في السراجة وهذا قول  
 الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى المقص به وان اردت الوقوف  
 على تفاصيل المسألة على قول صاحبين فارجع الى السراجة  
 فاقسده ذوالرجم كل اربعة ليس يري سهم ولا عصبه  
 وهم اوصاف اربعة الصف الاول ينتمي الى الميتة وهم  
 اولاد النبات واولاد نبات الابن والثاني ينتمي اليهم  
 الميت وهم الاجداد الفاسدون كما في ام الميت واولاد  
 ابني امه والثالث ينتمي الى ابوي الميت وهم اولاد  
 الاخوات ونبات الاخوة وبنو الاخوة لام وان سفلوا

مطلب  
 شرح العياشي وبنو  
 العلات لاير فون  
 مع الحكم

مطلب  
 في ذوى الارحام

والارباع

والارباع ينتمي الى جد الميت او جدتيه وهم العلات والارحام  
 لام والارحام والارحام والارحام روى ابو يوسف ومحمد واكثر من  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان اقرب الاوصاف واندرهم في  
 الميراث الصف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع وعليه  
 الفتوى كذا في السراجة وشرها يتصرف وان اردت تفاصيل  
 وكنت فارجع الى المحل المذكور **قاسده** **المتمنى** الشكل اقل  
 النصيبين بنوا عليه الفتوى فلو ترك الميت ابنا وبنات وفتي  
 فالتفتي نصيب بنت ثم المراد باقل النصيبين اسواهما يعني  
 اذا تركت زوجا واخا لاب وام وفتي لاب فانما لو جعلناه  
 ابنتي كان له سهم من سبعة ولو جعلناه ذكر المرء لم ير شي فانما  
 جعله ذكرا في هذه الصورة حتى لا يكون لشي كذا في السراجة  
 وشرها **قاسده** لو ترك للمحل نصيب ولو ذكر على ما عليه  
 الفتوى كذا في السراجة والثانية **قاسده** المقعود وهي  
 في مال نفسه فلا يرث منه احد ويبت في مال غيره فلا يرث  
 من احد فيوقف ماله ولا يخرج امرته حتى يبيع خبر موثقه  
 او يكفم بموته اذا لم يبيع احد من امرته في بدله ولا تكفلت  
 المدة بشي من السنين كما هو ظاهر الرواية كذا في السراجة  
 وشرها والدرامية **قاسده** الميراثات على رده  
 او لحق بدوا الرجب وحكم اليك بما قد في الكسبه في حال اسلام  
 فلو لا رثته المسلمين وما الكسبه في حال رده يوضع في بيت  
 الخال غير ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لو رثته المسلمين  
 كما تقدم وكنت في الردة عن الثانية **قاسده** اذ مات  
 جماعة يهدم او يترك او يترك ويقيم قربة ولا يرث ابيهم  
 مات اولادهم لو كان بهم ما توامسا قال كل واحد منهم لو رثته  
 الاجداد ولا يرث بعض هؤلاء الاموات من بعض هذا هو  
 الحق خذوا وعندنا كنت رحمه الله تعالى نص على ذلك في  
 الوفا وكذا عندنا نص رحمه الله تعالى كذا في شرح السراجة  
 ويجوز ان يرادوا فواصل اصل سبنا محمد وعلى ابويهم وسلم  
 فو رثته من تسوية بغيره القوادس الغوائل في اولاد

مطلب  
 في التفتي الشكل

مطلب  
 في نصيب المحل

مطلب  
 في احكام المقعود

مطلب  
 في احكام المدة

مطلب  
 في احكام الرثة

مطلب  
 في احكام الرثة  
 في قوله لا يرث بعضهم  
 في قوله ولا يرث بعضهم  
 في قوله ولا يرث بعضهم  
 في قوله ولا يرث بعضهم



سهرجاری الاولی من شهر سنه تسع و ثمانین و بیاتین  
والف وانا الفقیر المعرف بالعجز والنقصیر محمد بن محمد  
سید الخزادی المصنف فی درستی اسم غیر ارتعاع  
لی و لوالدی و المسلمین الذین و الانام انبجیب  
الاعلوات مفضل الخیرات آمین